DP/2000/7

الأمم المتحدة

Distr.: General
13 January 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

٢٤-٢٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

التنقيح الشامل للنظامين الأساسي والإداري الماليين

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنقيح الشامل للنظام الأساسي المالي والنظام الإداري المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/4). كما كان معروضا على اللجنة نسخة مسبقة من مرفق التقرير، باللغة الانكليزية فقط، الذي يتضمن النظامين الأساسي والإداري الماليين المنقحين المقترحين، وكذلك ورقة غرفة اجتماع، تتضمن مقارنة بين النص القديم والنص المقترح (DP/2000/CRP.5). وأثناء النظر في المسألة، اجتمعت اللجنة مع ممثلي مدير البرنامج.

٢ - وكما أشير في الفقرة ٧ من تقرير مدير البرنامج، يتضمن التنقيح الشامل المقترح للنظامين الماليين الأساسي والإداري تغييرات تحريرية ومضمونية. وتتضمن التغييرات التحريرية "إدخال تعديل على هيكل الوثيقة وعلى طريقة عرض المعلومات الواردة فيها، فضلا عن المصطلحات المستخدمة. وتشمل التغييرات المضمونية على السواء الاستكمالات التي أدرجت في الوثيقة لتعبر عن المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الماضي والتغييرات التي سبق أن أدخلها مدير البرنامج على السياسة العامة، وكذلك عن السياسات الجديدة التي لا توجد بعد سياسات عامة أو ولاية واضحة تتعلق بها والتي يلتمس مدير البرنامج

180100 180100 00-24033 (A)

إقرارها من المجلس التنفيذي". ويطلب مدير البرنامج في الفقرة ٥٣ من التقرير أن يقر المجلس التنفيذي النظام الأساسي المالي المنقح المقترح وأن يحيط علما بالتنقيحات المقترحة للنظام الإداري المالي.

٣ - وتواجه اللجنة الاستشارية صعوبات جدية في استعراض التغييرات المقترح إدخالها على النظامين الأساسي والإداري الماليين للبرنامج الإنمائي. ولاحظت اللجنة أن الملاحظات والتعليقات التي تفسر أسباب التغييرات المقترح إدخالها على كل من مواد النظام الأساسي المالي لم تعرض في التقرير. ولا تتضمن ورقة غرفة الاجتماع (DP/2000/CRP.5) سوى التعليقات التي أعدها مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة على بعض التغييرات المقترح إدخالها على النظام الأساسي المالي. وتعتقد اللجنة أنه كان ينبغي من أجل سهولة التعرف على التنقيحات، أن تبين التنقيحات والإضافات المدخلة على النص بالخط الثقيل وأن تشطب الأجزاء التي ستحذف من النص بوضع خط عليها (انظر مثلا DP/FPA/2000/3).

٤ - ويتضمن الفصل الثالث من التقرير (الفقرات ٨ - ١٦) التنقيحات التحريرية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ١١ إلى ١٣ أنه من المقترح الارتقاء بمجموعة من القواعد إلى مستوى بنود النظام الأساسي ولكن دون تقديم تفسيرات لذلك في التقرير. وعلى نقيض ذلك، يقترح في الفقرة ١٣ حذف البندين ٨-١٠ (هـ) '١' إلى '٥' و ٨-١١ من النظام الأساسي المالي والاستعاضة عنها بالقواعد المقابلة. وتلاحظ اللجنة أن هذه التغييرات المقترحة ليست مجرد تغييرات تحريرية وإنما تتضمن تغييرات جوهرية في اتجاهات السياسة العامة ينبغي أن تصدر عن المجلس التنفيذي مباشرة.

٥ - وتناقش التغييرات في المصطلحات في الفقرتين ١٥ و ١٦. وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي العناية قبل إدخال التغييرات في مصطلحات النظامين الأساسي والإداري الماليين، بكفالة أن تكون المصطلحات المقترحة متسقة مع الاتفاق على المواءمة بين طرق عرض ميزانيات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولا سيما عرض ميزانيتي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. فمثلا، تلاحظ اللجنة أن مصطلحات "البلد الذي ينفذ فيه البرنامج" و "الكيان المنفذ" و "إقليمي" غير متسقة مع تلك التي يستخدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر DP/FPA/2000/1، الفقرة ٣، المادة ١٠٢). وترى اللجنة أن إدخال مصطلحات جديدة مثل "مسؤول الالتزام" و "مسؤول التحقق" قد تكون مضللة في سياق البند ٢٧-١ الجديد من النظام الأساسي المالي، وينبغي تحاشيها. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي اتباع تسميات موحدة للمصطلحات الميزانوية والمالية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي أن تتفق المنظمات على المصطلحات الجديدة المقترحة قبل

الأخذ بها. وأبلغت اللجنة بناء على استفسارها أن المصطلحات والتعاريف الجديدة المقترحة في النظام الأساسي المالي لم تقدم إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية لكي تستعرضها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المنظمات تقدم إلى تلك اللجنة المصطلحات والتعاريف الجديدة، فضلا عن التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي المالي للمنظمات لكي تستعرضها قبل تقديمها إلى مجالس إدارتها. وقد أيدت اللجنة هذا الإجراء (انظر DP/1997/2-E/ICEF/1997/AB/L.3 و DP/1997/10-E/ICEF/1997/AB/L.6).

٦ - وتناقش في الفقرات ١٧ إلى ٣٩ التغييرات المضمونية المقترح إدخالها على النظام الأساسي المالي التي توجد ولايات بشأنها. وقد أسفر استعراض تمهيدي للمسألة عن توصل اللجنة الاستشارية إلى استنتاج أنه ربما تقتضي بعض التغييرات المقترحة لبنود النظام الأساسي المالي توضيحا من المجلس التنفيذي لولاية البرنامج الإنمائي. فمثلا، سيؤذن لمدير البرنامج بموجب البند ٢-٢ (ج) من النظام الأساسي المالي بأن "يعلق تطبيق أي من قواعد هذا النظام الإداري المالي عندما يرى ضرورة لذلك، وأن يعمم الإخطار بوقف العمل بهذه القواعد على أعضاء المجلس التنفيذي للعلم حال سريان هذا الوقف". وتتساءل اللجنة عن السبب المنطقي لهذا الاقتراح حيث أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى تعليق غير مباشر للبنود ذات الصلة من جانب مدير البرنامج. وكما أشير في الفقرة ١٠ من التقرير، فالنظام الإداري المالي، مثله مثل السياسات المالية التي يقررها مدير البرنامج، وسيلة لتنفيذ النظام الأساسي المالي، ويحدد المجلس التنفيذي هذه السياسات والولايات ليضع الإطار الذي ينبغي لمدير البرنامج أن يعمل من خلاله.

٧ - ووجدت اللجنة الاستشارية صعوبات جدية في فهم أسباب إدخال تغييرات النظام الأساسي المالي التي تناقش في الفقرات ٤٠ إلى ٤٨ من التقرير، التي تتناول إدخال تغييرات تتعلق بمسائل لا توجد ولاية واضحة بشأنها. وتشير اللجنة إلى أن المبادئ الأساسية التي تستند إليها التغييرات المقترحة، في معظم الحالات، لم تتفق عليها بعد هيئات إدارة البرنامج الإنمائي. وتوصي اللجنة الاستشارية بشدة بألا يتخذ المجلس التنفيذي إجراء بشأن الاقتراحات إلى أن يعد مدير البرنامج ورقات سياسة عامة بشأن مختلف المسائل تفسر الأسباب التي حملت مدير البرنامج على طرح تلك التغييرات المقترحة. وهذه المسائل تشمل المسائل التي نوقشت في إطار طريقة المنح، والتنفيذ من جانب المنظمات غير الحكومية، وسلطة تقديم سلف من الموارد العادية في حين لا تكون المساهمات المتوقعة في الموارد الأخرى قد رصدت بالكامل أو وردت في حينها، وسلطة إنشاء تسهيلات الحد الائتماني. وتوصي اللجنة بأن يعد مدير البرنامج تقريرا شاملا عن كل من هذه المسائل، يُفَصِّل

المشاكل التي صادفها البرنامج الإنمائي بصدد الموضوع وتجربة البرنامج الإنمائي التشغيلية الحالية في التعامل مع المسألة بمرور الوقت.

٨ - وعلى ضوء ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ٤ إلى ٧ أعلاه، توصي اللجنة بأن يعيد مدير البرنامج تقديم التعديلات التي يقترحها بعد أن ينظر المجلس التنفيذي في السياسات والولايات. وعلاوة على ذلك، مع أخذ ملاحظات وتعليقات اللجنة الواردة في الفقرة ٣ أعلاه في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بإعادة تقديم التقرير في شكل يتيح سهولة التعرف على التغييرات المقترحة ويتضمن تفسيرات دقيقة ومحكمة تبين أسباب التغييرات المقترح إدخالها على كل من البنود.